

تهتم العلوم الإنسانية (مثل الاجتماع ، التاريخ و القانون) بدراسة افعال الإنسان وعلاقاته مع غيره من بني جنسه ومع الأشياء التي تحيط به . وقد عرفت كل العلوم الإنسانية في القرن العشرين تطوارا سريعا وهائلا . ويبحث الاقتصاديون في توجيه النشاط الفردي والجماعي بقصد استخدام الظروف المادية لتحقيق حاجات الأفراد في المجتمع . الاستيراد، الصادرات وغيرها (موضع اهتمام الباحثين في كل مكان وزمان و تشكل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية جزءا لا يتجزأ من البيئة الاجتماعية التي نحيا فيها وتلعب دورا بارزا واساسيا في العلاقات الدولية المعاصرة . ان معظم افرد المجتمع في دول العالم الثالث ينظرون الى المشكلات الاقتصادية وكأنها مشكلات مستقلة قائمة بذاتها لا يوجد ت اربط عضوي فيما بينها . الأمر الذي يقود الى غموض وزيادة تعقيد المشكلة الاقتصادية بدال من المساهمة في معالجتها فتتخذ قرارات و توصيات تبنى عليها مواقف متشعبة لا تخدم مصلحة المجتمع لذا نجد ضرورة في دراسة المبادئ الاقتصادية والتي تقودنا الى فائدتان رئيسيتان : الاولى : تمكننا من معرفة كيفية قيام النظام الاقتصادي بوظائفه وكيفية نشوء المشكلات السياسية الاقتصادية والاجتماعية المألومة . تعرف السياسة الاقتصادية بأنها: مجموعة قرارات تتخذها الدولة في مجال إقتصادية معينة لتحقيق اهداف اقتصادية اجتماعية عبر عدة وسائل وإجراءات. أ_ سياسات ظرفية : تعتمد على المدى القصير، منها : سياسة النهوض الاقتصادي ، سياسة سياسة مكافحة البطالة .ب_ سياسات بنيوية : تعتمد على المدى البعيد منها: سياسات زراعية ، سياسة سياسة التأمين .عليه قبل كل شيء تحديد المشكلة التي تواجهها هذه السياسة لذا لا بد من معرفة كيفية عمل الجهاز الاقتصادي بوضوح . وهذه المعرفة هي اولى واجبات الباحث في علم الاقتصاد السياسي فإذا تم تحديد المشكلة أصبحت وظيفة التحليل الاقتصادي التنبؤ بالنتائج المحتملة للسياسة الاقتصادية – الاجتماعية في كافة ابعادها . بعض المفاهيم في علم الاقتصاد السياسي :الاقتصاد السياسي يجمع بين السياسة والاقتصاد و العديد من القرارات التي تبدو للوهلة الاولى سياسية إلا ان منبعها اقتصادي فكل قرار نتخذه يحمل في باطنه هدف اقتصادي .الاقتصاد السياسي هو حقل العلاقات الدولية فيستخدم كأداة لتحليل العلاقات الدولية في النظام الاقتصاد السياسي هو علم ليس منفصل بذاته بل متصل بغيره من العلوم فيتداخل مع : – القانون ، من خالل تنظيم قوانين الملكية وغيرها . – علم الاجتماع ، فيتم الاهتمام بأنماط التجمعات البشرية وانواعها وانعكاس ذلك على استهلاكها – علم النفس ، فالاهتمام بالدوافع التي تحرك الافراد كان ركن الزاوية . – علم الجغرافيا ، فاماكن الموارد الطبيعية تؤثر بشكل اساسي في علم الاقتصاد وطبيعة القرارات السياسية المبنية على المصلحة الاقتصادية فالسيطرة على اكبر كم من الموارد . – علم التاريخ ، فهو الساس الذي بنت عليه المدرسة اللامانية التاريخية افتراضاتها.التداخل الهم هو بين الاقتصاد والسياسة حيث ان كل قرار سياسي يحمل في طياته نتائج اقتصادية على جماعة، والعكس صحيح . حتى قرارات الحرب والسلم تبنى عليها .- انتشار وباء يتعلق بمصلحة شركة ادوية راكدة تهدف لتعزيز نشاطها .- انقالب عسكري في وسط افريقيا له عاقلة بشركات اجنبية تباع السالح لأطراف المتنازعة .- قرار بمنع استئصال بعض الراضي له عاقلة بمصلحة لرجال اعمال في تلك الرض .الاقتصاد السياسي هو ذلك العلم الذي يتداخل عمله ما بين قوتين اساسيتين : قوة السوق وقوة الدولة فإن الية السعار اذا تركت بدون اي تدخل بحسب قوى العرض والطلب فذلك مجال رجل الاقتصاد في التعامل مع قوى السوق اما اذا تم تخصيص الموارد الاقتصادية دون اي اعتبار لقوى السوق فهذا هو مجال العمل السياسي والاقتصاد السياسي هو العلم الذي يتطلب وعيا بالتغيات ارت الاجتماعية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتفاعلاتها للخروج بصيغة تتواءم وتلك التغيرات .أركان المشكلة الاقتصادية :هناك عدة تساؤلات على الاقتصادي ان يجد الوسائل او المعايير التي تساعد في الاجابة عليها عند قيامه بوضع البرنامج الخاص بتنظيم النشاط الاقتصادي لتخصيص الموارد المتاحة في المجتمع على استخداماتها المختلفة ، وهي : 9 – ماذا ننتج ؟ اي ما هي السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في انتاجها ؟ وبأية كميات ؟ واي مجتمع يعاني من مشكلة ندرة الموارد في مواجهة الاحتياجات الانسانية للأفراد عليه ان يحدد وسيلة وتعتمد بعض المجتمعات على جهاز الثمن (قوى السوق) لحل هذه المشكلة ، بينما تأخذ بعض المجتمعات الأخرى بأسلوب التخطيط كوسيلة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد . 9 – كيف ننتج ؟ اي ما هي الطريقة الإنتاجية المثلى للحصول على سلعة او خدمة معينة ؟ 3 – لمن ننتج ؟ اي كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على اصحاب الخدمات الإنتاجية التي ساهمت في انتاجه على افراد المجتمع ؟ 4 – هل موارد المجتمع مستخدمة بكاملها ام يوجد بعضها عاطال ؟ يسعى الى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تالئم تحقيق اهداف سياسية واجتماعية معينة .ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف عبر الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الرفاهية .اول : الحاجات الاقتصادية ، الندرة و النشاط الاقتصادي .ثانيا : الموارد الاقتصادية .ثالثا : القوانين

الاقتصادية. رابعا : الإنتاج .سادسا : الاستهلاك .اول : الحاجات الاقتصادية ,يأتي نتيجة حالتين :اول : تعدد الحاجات الإنسانية .و يكون النشاط الإنساني نشاطا اقتصاديا عندما يسعى الى مقاومة الندرة النسبية للموارد.والندرة بمفهومها اللغوي هي القلة .اما بمفهومها الاقتصادي ظهرت نتيجة محدودية الموارد وال محدودية الحاجات .علم الاقتصاد , يعكس حقيقة الندرة , ويهدف الى دراسة نشاطات الإنسان في المجتمع تلك التي من شأنها اشباع حاجات ورغبات الأفراد من خلال استعماله للموارد النادرة .

متزايدة ,والحال , فاستقرار الحاجات لم يعد من الصفات المألوفة للمجتمع الحديث , والتكيف مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية يفرض توافر حاجات جديدة يسعى علم تنقسم الحاجات الإنسانية إلى : اول : الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية : - الحاجات الضرورية : هي كل الحاجات التي لا يمكن للإنسان الإستغناء عنها و تتوقف حياة الفرد على اشباعها , الشراب,المسكن , العلاج. هي مثل : الإستماع الى الموسيقى ,وتختلف من انسان الى اخر حسب المكان الذي يعيش فيه , فربما تكون حاجات ضرورية في مجتمع معين وتكون كمالية في مجتمع اخر, فبعض الأجهزة الكهربائية لسكان المدن تكون ضرورية بينما لا تمثل لسكان المناطق النائية حاجات ضرورية .ثانيا : الحاجات الفردية والحاجات الجماعية : - الحاجات الفردية:هي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة , مثل :الحاجة الطعام , الملابس والعلاج . وغيرها من الحاجات الخاصة به .اما الحاجات الجماعية : هي التي تولد بوجود الجماعة وحياة الفرد , مثل : الحاجة الى الأمن والدفاع والقضاء والمدارس والمستشفيات . وجميع ما يحتاج اليه المجتمع , وتكون ملكية عامة تباشرها الدولة وتمثل المصلحة العامة .المزارع ما ينتجه من غلة .رابعا : الحاجات المادية والحاجات المعنوية :الاشباعها , فالشعور بالجوع يحتاج الى طعام

الاشباعها.الاقتصاد .اما الحاجات المعنوية : هي التي يشعر بها الإنسان دون ان يراها , فهي غير ملموسة , مثل شعور الإنسان بالحب , الحاجة الى صديق , الاهتمام من الآخرين, حاجة الإنسان الى الراحة والتسلية والرفاهية . هذه الحاجات لا تسبب مشكلة اقتصادية , وال تدخل في دراسة علم الاقتصاد, ولكن رغم ذلك نجد ان الراحة النفسية للعامل تزيد من الإنتاج و تساهم في زيادة النتاجية ومعالجة المشكلة الاقتصادية .خصائص الحاجات الاقتصادية :قابلية الحاجة لإشباع : الحاجة هي شعور داخلي يشعر بها الفرد نتيجة لنقص او حرمان ويسعى الى اشباعها, وتتناقص حدة الحاجة وتتألى اذا اشبع الإنسان حاجاته وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية .وتختلف الحاجات من ناحية قابليتها لإشباع فالحاجات الضرورية كالمأكل والملبس يمكن اشباعها بسرعة اكبر من غيرها فكلما شعر بالجوع يبادر الى الحصول على الطعام وعندما يبدأ بتناوله يصل الى مرحلة الشباع التدريجي حتى الإكتفاء , اما الحاجات الكمالية كالمالبس الفاخرة والسيارات والعطور فال يمكن اشباعها بسرعة فيما يوجد حاجات لا تصل الى حد الشباع وهي الحاجة الى 9 . فإذا ما اشبع حاجة سرعان ما تظهر له حاجة اخرى , وإذا ما اشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة , وهكذا في سلسلة لا تنتهي 3. تعدد الحاجات : ترتبط الحاجات بالرغبات وحيث ان الرغبات متعددة ومتطورة فالحاجات ضروريات اليوم (, وحاجاتنا اليوم تختلف عن حاجات اجدادنا بالأمس 4. قابلية الحاجات للإستبدال : من الممكن استبدال حاجة بدل حاجة اخرى , اي يمكن